

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

٢٢

اجسامه الذي ذاته غير شبيه باجسامه ولا بالجوهر والصلوة على من هو المراد من اجسامه
 بالذات والبيان مقصود بالتوضيح ويجوز ان يكون من غير ما في هذه الرسالة من فرائد الفوائد
 على طبع الورق بيان ما في تحقيق حقيقة اجسام من منزلة اقسام الاقوال ومفصلة اقسام الغزاة
 اعلم ان منها ما اسبغ عليه او لها كون اجسامها من اجزاء لا يتجزئ غير متساوية
 وهو ما ذهب اليه قوم من القدماء وادكر المنكاهين من الحدِيثين وتاثيرها كونها متساوية من اجزاء
 تجزي غير متساوية ولو ما الرنه بعض القدماء ذهب اليه قوم من القدماء والنظام من متكلمي
 المقلد وتاثيرها كونها متساوية من اجزاء بالفعل لكنه قابل لالتفان متساوية وهو ما اختاره
 محمد بن سنان في كتابه لم يستماه بالمتكلم والبيانات هكذا ذكره الامام في كتابه الموسوم بالجواهر
 الدور واربعتها كونها غير متساوية من اجزاء بالفعل لكنه قابل لالتفان متساوية وهو
 ما ذهب اليه جمهور الحكماء وقيل قديما في الغزاة فلما اذم اصحاب المذهب الاول اصحاب المذهب الثاني
 وجوز وقوع قطع مساتمة محدودة في زمان غير متساوية اذ تلبوا القول في الطفرة ولما اذم ايضا وجوب
 كون المشتمل على لا يتساوى في غير متساوية في اجزائها وادخل الما اجزاء والا اذم متولاه المذهب الاول
 بجزئية اجزاء الغزاة من مركز الرمي عند حركة البعك وقطع مساتمة واحدة بجزئية واحدة لكون الغزاة
 ابطاء منه اذ تلبوا القول بكون الباطن في بعض ازمته حركة السرج وكرههم من ذلك القول بانفكاك
 الرمي عند الحركة فاستمر التشبيح بين الفوقين بالطفرة ويدركر الرمي على ما هو المشهور وتفصيله
 على ما ذكر في المحاكات الفوقية الاول قالوا لو كان اجسام متساوية من اجزاء غير متساوية لزم ان لا يقع
 المسافة المحدودة يتوقف على قطع اجزائها الغير المتساوية وتقطع الاجزاء الغير المتساوية لا يكون
 الاجزاة غير متساوية في زمان غير متساوية واهاب عنه الفوق الثاني بان لا يقطع المسافة موقوت
 على قطع اجزائها الغير المتساوية وانما يكون كذلك لو لم يكن للمتحرك طفرة من جزء الى جزء وترك الاول
 لما استدلو انا بنابان قالوا لو تالف اجسام من اجزاء لا يتساوى كان اجسام غير متساوية في اجزائها لان التالف
 موجب لازم لزيادة اجزائها واعنه بتجزير التداخل حتى لا يكون التالف مفكك للجمم قالوا لو كان اجسام
 مركبا من اجزاء لا يتجزئ فالطوق الكبير من الرمي اذا تحرك جزءا واحدا امتنع ان يتحرك الطوق
 الصغير جزءا اذ اذكر والالكان الطوق الطفرة مثلا او ازيد فلما ابدان يقطع اقل من جزء فيتجزئ اجزاء
 الذي لا يتجزئ واهاب عنه الفوق الاول بان الطوق الصغير يتحرك جزءا الا انه يمكن رشيما
 يتحرك الطوق الكبير اجزاء اخرى ثم بعد ذلك ينتهض للحركة الثانية فقالوا بكون الباطن في بعض
 ازمته حركة السرج ولزمهم من ذلك تفكك اجزاء الرمي وقال صاحب المحاكات ولا حاجت لهم

اي لاشي المذمبات الى التزام الطفرة لان الزمان والحركة عندهم كاجسام متساوية في اجزائها غير متساوية
 الاقسام وان كانا محدودين ولا يلزم تمازجهم قطع المساتمة المحدودة في زمان غير متساوية بل لا يلزم قطع مساتمة
 غير متساوية الاجزاء بحركة غير متساوية الاجزاء في زمان غير متساوية للاجزاء وهم معترفون به وايضا لو ان
 يكتفوا بتجزير التداخل في ذلك لان الاجزاء اذا دخل بعضها في بعض لم يتوقف قطع المسافة على قطع الاجزاء
 الغير المتساوية واقول بان بطلان القول بالطفرة على تقدير تركيب اجسام من اجزاء غير متساوية
 اظهر من ان يتجزئ على غير فضل على غير مثل النظام وانما قال بانها على مذهب في حقيقة اجسام وهو ان
 اجسام مركبة من الاعراض حقيقة غير متساوية للاعراض المحيطة وتختلف ما هو قابل للمحاكاة كالتيك المتصلة
 وتختلف ما ليس يقابلها كالكييفيات المتحركة اذا تحرك على سافة يكون بعض اجزائها وهي الاعراض القابلة
 للمحاكاة محاذية للمتحركة بعضها وهي الاعراض الغير القابلة لها غير محاذية له وهذا هو قولهم بالطفرة
 فلما مكابرة فيها تفكك في اصل مذهب في حقيقة اجسام مكابرة لكنه بحث اخرى وادخله هذا تفكيكا
 ان القول بالطفرة موجب مذهب في حقيقة اجسام لانه امر التزم ضرورة لذاته المحذور المذكور كما هو
 المشهور ولما التداخل غير لازم لمذمبه المذمور غاية انه امر متحمل على ذلك المذهب لان استقامة
 فيما لحظ من اجسامه وانما ذكره في دفع ما اوردوه عليه ثانيا تقضيا لاحتياطها بالتحقق واضطرارا اذا كان
 له ان يقول اجزاء اجسامها ليست مما لحظ من اجسامه حتى يلزم من عدم تساوية ان يكون اجسام غير متساوية في
 اجزائها ان كل من الطفرة والتداخل وان لم يكن محذورا على مذهب لكن الثانية منها واداء الاول لان الاجزاء
 باقية على قدرها وتمايزها على تقدير الطفرة بحركات التداخل فثبت امرنا لا حاجة اليه في دفع
 المحذور المذكور ولا لانه فاعه بالطفرة وبهذا بين ما في ذلك صاحب المحاكات ان الفطرة واداء التداخل
 حيث قال لهم ان يكتفوا بتجزير التداخل من فم الواقعة على العكس ثم ان اصحاب المذهب الثاني لا يقولون
 ان الزمان المحدود كمنه مثلا والحركة المحدودة كخطوة مثلا يتساوى على اجزاء غير متساوية بالفعل لما فيه
 من الالتزام بكون الامور في المتساوية المترتبة في الوجود محصورة بين حاصرين واللازم بين البطلان
 وذلك غير لازم على تقدير تماثل اجسام على اجزاء غير متساوية لان اجزائه غير مترتبة ولكن قالوا بحدوث
 الاولين وقولهم بالطفرة كالتقسيم على اجزاء الزمان والحركة متساوية عندهم كما لا يخفى على من له
 ادنى تأمل واد الفقه هذا القديان بطلان قول القاضل المذكور ولا حاجة لهما في مقال واعلم
 ان هذا الحكاية مأخوذة من الشفا والاشتباه في ان يقال لما عاين الفوقان المتساوية فقال الفوق
 الاول لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متساوية مما يلفت حركة الى الغاية والسالي بطلان
 المطالبة ان الاجزاء لو كانت غير متساوية لكانت اجسام اقسامها اجسام الى غير النهاية
 فالحركة انما تبلغ غاية المسافة اذ بلغت نصفها وانما تبلغ الى نصفها اذ بلغت الى نصف نصفها

الانصاف في متساوية والانصاف في المتساوية لا تقطع الا حركات غير متساوية فتسبب ان يمتدح
 النهاية فلما اوردته واخترت بين المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين فمن حاكه حتى اني رايت
 شخصين يتحركان احدهما سريعاً واخر بطيئاً في الحركة في غاية ولم يلحق السريع البطيئ
 اصلاً لان المسافة التي بينهما ركبة من اجزاء لاتتساوي وعندني ان خصوصية البطيئ معلقة لان
 الواقع ايضاً يجب ان يلحقه السريع التام الملاحظة بما قبله السريع وح ضرب المثل بعدد حروف
 المتحركة في الغاية التي امكن ادنى واقرب لانه ابعد واخر من قابل المثل في بعض مطامع
 النظرة بسيرة عليها بفعل وهي لا تقرب عن قطعها لينة لانها ركبة مما لا يتساوى في المثل الاول
 للقدما والساكنين في هذا الطول شئ من مولا وشيء اولئك والحق والى القول
 بالظفر وسى ان يتحرك الجسم من اليمين فيحصل في هذا من غير طرفة الوسط وحازاته
 فاورد الاولون لذلك مثلاً وسواء الدائرة العظيمة من الرمي والصغيرة القريبة من الرمي اذا تحركت
 فلو كانت حركتها المسافتان واحدة وحال ايضا ان يسكن الصغيرة في الوسط وادارة الرمي
 متصل طرقت لبعض فبين ان الصغيرة قبل تحركه تنقل طرفها مع ان العظم يتحرك وتكون
 طوافها اما على او مقدار حتى يحصل ما بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهى الى هذا المقام تصدي
 الاخرين بالارام بما الرنوم وكانوا يشغفون القول بالظفر واضطر الى تمكن الصوفيين
 السكن حتى يملوا بان الرمي ينفك اجزاء او عندا حركته يسكن احدهما ويتحرك الاخر بل يسكنوا كل
 بطيئاً في انشاء حركته ليس يتطوفاً وباجل وقوع احدهما في شاعته الطفرة والاخر في شاعته التفكيك
 وعند التدبير ان يدرا من الى هذا كلامه بعينه ومينه اقرب لعدا خطا في قوله اخذوا يضربون
 لذلك مثلين لان مضمونهم هو المثل الثاني فقط والمثل الاول فانما فيه الغرض الثاني وثمة
 تركت تركب الجسم من اجزاء لا يتحرك وانما كان عدم تحرك اجزاء الجسم موجبا لعدم حروف السريع
 البطيئ لان حروفه انقطع السريع جزءا من المسافة المركبة من اجزاء لا يتحرك يمكن يقطع البطيئ منها
 جزءا ايضا والامر ان يقطع البطيئ اقل منه اذ لا احتمال لان يسكن في انشاء حركته لما تقررت
 موضع ان البطيئ لتقلل السكنات فيكون تحرك اجزاء المسافة على تقدير عدم تحركها مع واد انقطع
 البطيئ جزءا ايضا يلزم ان لا يلحقه السريع فلما يلزم خصوصية البطيئ معلقة في الكلام الاول
 بل لا بد منها لان استدلال الحاكى لما كان يتحرك ان اجزاء لا يتحرك على عدم حروف السريع لم
 يكن يترتب خصوصية البطيئ لئلا الاستدلال المذكور فان مجرد عدم تحرك اجزاء المسافة ثم
 متساوية يلغى خصوصية البطيئ لكن كلام الحاكى غير مشعر به بل ان غلبه والا يرضى توصيفا للاجزاء
 بعدم اجزائها اذا كانت غير متساوية فالسريع لا يقطع المسافة المركبة منها مساوياً

كانت

كانت تلك الاجزاء متحركة او لا والحق ان ذلك انما يكون للسرير بطيئاً في انشاء حركته ليعين
 للسريع حروفه ولا يربيه في انه انما يكون للسرير بطيئاً في انشاء حركته ان
 لو كان عدم حروفه لاجل عدم تحرك اجزاء المسافة لاجل عدم تساويها اذ لو كانت لاجل عدم تساويها
 لا يمكن حروف البطيئ وان سكنوه في انشاء حركته فالحق ان مثل الاول للقدما يضربونه في المثل
 وثمة انه عدم تحرك اجزاء المسافة عند عدم وقصر التوضيح على عدم التحرك في كل قاطع على ان خصوصية
 التوضيح في مذهب الغرض الاول في عدم تساوي المسافات في كل السكتات من حركته مر باعين تلك
 الشاعه والمثل الثاني في الجسم هو يضربونه للقدما وثمة انه عدم تساوي اجزاء الجسم عند عدم وقصر التوضيح
 على عدم التساوي ثم بعد ذلك على ان مقصود مع التوضيح لا يطلع طرفة الغرض الثاني ويصح بل يتحول الى
 الطفرة مر باعين تلك الشاعه والحق العجيب ان هذا الفاضل مع انه يفرح بهذا المعنى يقول والمثل الاول
 للقدما والثاني للماخرين كيف يقول ان المتساويين كلهما للغرض الاول ثم ان قوله وح ضرب المثل
 لعدم حروف المتحركه منقوفاً فيه اذ على تقدير ان يكون المثل الاول مضروباً على هذا الوجه يكون
 المثل الثاني مغنياً عنه كما لا يخفى على المتأمل ثم ان قوله لانه ابعد واخر من قابل المثل لكن تفصيله
 متحركتين في غاية السرعة في مسافة قليلة جداً احدهما من مبدائها
 • اني منتهاناً والاخر على العكس نحو كان ولا يلتقيان
 • ابدال كان ابعد واخر مما ذكره
 • والله اعلم واحكم

احده الذي جعل مسمى كلام العرب على البني والعرب وفصله الى لغوي والعرب والصلوة على محمد الذي اخبره
 بفضاحة اللسان فصحاء العرب العاربة وعلى نحو صحيح من المعاجين والانشاء والابواب من المعجمين
 في الامصار والقوا يا ما بعد في رساله مرتبة في تحصيل ترتيب الكلمة اللغوية وتفصيل اقسامه وتبيين محتاجاتهم
 وليس فانه وثيق جداً في يقظ له وذلك ان العرب كانت تعمل الكلمة اللغوية وتجعلها اجزاء من الكلام بعد الترتيب
 كذلك تعملها ويجعلها اجزاء قبله والاسم في المثل الاول على انشاء اجزاء من اقسام الكلمة اللغوية المستعملة في
 كلام العرب اربعة وتفصيل تلك الاقسام ان تلك الكلمة لا يتكون من ان يكون مفردة يفرق من تمييز حروف
 تفسير حركته او لا تكون مفردة اصلاً وعلى كل من التقديرين لا يتكون من ان يكون ملحقة بابنية كلام العرب ولا تكون
 بها في الاقسام اربعة احدها ما لم تنفرد ولكن ملحقة بابنية كلام العرب وانما لم تنفرد ولكن كانت ملحقة بابنية
 حركتها وانما تميزت ولكن لم تكن ملحقة بها كاجزاء اربعة في تغيرت فكانت ملحقة بها كاجزاء اربعة فاسم كل

